

مشكلة تعريب كركوك قديماً والى اليوم

الدكتور رفيق شواني
كلية الاداب/جامعة صلاح الدين

مقدمة

إن مشكلة تعريب كركوك، والمحاولات المستمرة والمتواصلة للمحتلين لإفراغها من كُرديتها، مشكلة معقدة جداً وعميقة. فهذه المشكلة كجزء مثير للمشاعر هي ضمن القضية القومية للوطن الكرديستاني. فالقضية القومية للشعب الكردي قضية قديمة جداً تبدأ منذ سقوط أول دولة كُردية وهي دولة ميديا في عام ٥٥٠ ق.م، أصبح بعدها الشعب الكردي وبلاده كُردستان تحت نير الهيمنة والإحتلال. إن المشكلة القومية لأي شعب أو أمة تبرز نتيجة لإحتلال الوطن أو الأرض أو جزء أو منطقة منه، وبروز مشكلة الإحتلال هذه، يكون بشكلين مختلفين عن بعضهما. الأول نتيجة فشل طرف في الحرب أو الإقتتال بين بلدين، تسقط منطقة أو مدينة تحت نفوذ الطرف الآخر، وتبقى هذه المشكلة وتستمر بينهما كمشكلة قومية حتى تجد طريقها الى الحل. وثانيهما إنتصار بلد على بلد آخر، فالبلد المنحدر يصبح بلداً محتلاً شعباً وأرضاً وثرواتٍ وبنىً تحتية. هذا الشكل من الإحتلال وهذه المشكلة أكثر خطورة وأشد من الشكل الأول. لأن البلد الغازي أو المنتصر، يبذل قصارى جهده لتغيير سمات وخصوصيات البلد أو الشعب الذي يحتله، مثل تغيير أسمائه القومية، ومنع النشاطات القومية والوطنية، واللغة، وكافة تقاليد وعاداته، حتى ينصهر تماماً في بوتقته، ويبقى خاضعاً له أبداً، بل يحاول محوه من التاريخ. إن هذا الشكل من الإحتلال له نماذج كثيرة في تاريخ الأمم والشعوب. مثلاً إحتلال الجزائر من قبل فرنسا، وتقسيم فلسطين وتهجير قسم كبير من سكانها وتشريدهم في عام ١٩٤٨^(١)، وإحتلال ليبيا من قبل إيطاليا^(٢)، وخير مثال لهذه الحالة والتي بقي فيها وطنها وشعبها محتلين الى الآن هي كُردستان، عدا جزئها الجنوبي حيث يدير شؤونه من جانب واحد بنفسه منذ عام ١٩٩١ نتيجة إنتفاضته ونزوحه الجماعي في ربيع نفس العام بعد حرب الخليج الثانية وهجوم الحكومة العراقية على الكويت.

(١) حسب القرارات ٣٣٨ و ٢٤٢ الصادرين من مجلس الأمن الدولي، قُسمت فلسطين الى قسمين: دولة لليهود وأخرى للفلسطينيين، لكن الفلسطينيين لم يوافقوا على القرار.

(٢) كانت معظم الدول العربية تحت حماية الدول الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا... الخ. وبين أعوام ١٩٥٢ الى ١٩٦٢ نالت معظمها الإستقلال.

وكنموذج للإحتلال الأول المنطقة أو المدينة التي تقع تحت سيطرة الطرف الآخر مشكلة جزر الفوكلاند بين بريطانيا والأرجنتين. أو مشكلة مدينة الأسكندرون بين تركيا وسوريا، أو مشكلة شط العرب بين العراق وإيران. وثمة حالياً مشكلة الجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وجزيرة أبو موسى) بين إيران وعرب الخليج. وهذه المشكلة ليست خطيرة كالمشكلة الأولى، لأنها تلحق الضرر بالإقتصاد والشرف السياسي للبلد فحسب. لكن ما يتعلق بالنموذج الأول إذا بقي دون حل فإنه يحمل في طياته زوال وإنصهار قومية ووطن.

مشكلة كركوك من أي صنف؟

إن مشكلة إحتلال كردستان مشكلة قومية يمكن إدراجها ضمن نموذج المشكلة الأولى. تضم الجوانب القومية، الإقتصادية، الإجتماعية، إنقطاع شعبها، مخاطر إزالة تراثه القومي، وسلب واهدار الثروة القومية. هذا عدا عن أن كردستان مقسمة الى أربعة أجزاء، وإبتلي كل جزء من أجزائها عدا المشكلة القومية بالمشاكل الدينية والمذهبية^(٣) والإجتماعية والإقتصادية أيضاً. إن مشكلة تعريب مدينة كركوك الكردية واحدة من المشاكل الكبيرة والخطيرة التي تعاني منها كردستان، إذ تهدد وتعمل على الدوام على مسح الوجود الكردي فيها، ووصلت مرحلة تحتاج فيها الى حل وبذل الجهود لإنقاذها من حملة تغييرها وتعريبها، وترحيل أهلها. وينبغي لهذا الهدف استخدام سبل نضالية مختلفة^(٤).

إن مشكلة مدينة كركوك ليست بمشكلة جديدة في كردستان كان يتم ترحيل سكانها الى المناطق الأخرى في كردستان أو الى جنوب العراق، بل إن أصل المشكلة وبدايتها يعودان الى نتائج معركة (چالديران) بين الدولة الصفوية في إيران والدولة العثمانية عام ١٥١٤م، حيث تم وفق معاهدة زهاو في عام ١٦٣٩م رسمياً وعملياً تجزئة كردستان الى جزعين. ومنذ ذلك الحين بدأت مشكلة تغيير الواقع وترحيل الكرد في جزء من وطنه، مثلاً: طرد وترحيل القبائل الكردية في مناطق: زهاو، لورستان، وكرمنشاه من قبائل الكلهور، واللک والباجان، والدريندي الى مختلف مناطق كردستان، أو ترحيل قبيلة شيخ بزيني من منطقتي أرضروم واللور المناطق الواقعة بين مدينة قونيا وأنقره^(٥).

وقبل أن نأتي الى مضمون البحث في تنفيذ مختلف الأشكال للتغيير الديموغرافي لمدينة كركوك ومناطقها، ينبغي لإسناد البحث وعدالة مطالب الشعب الكردي لكردية هذه المدينة إلقاء نظرة جغرافية على المنطقة وعدد سكانها حسب المصادر والإحصاءات الرسمية للمدينة.

إسم المدينة (كركوك)

كانت مدينة كركوك منذ القدم مدينة يسكنها الكرد وتمتيزة بإصالتها الكردية، ومركزاً لأيالة

(٣) مثل كرمينشاه ومنطقة لورستان في جنوب كردستان الشرقية بسبب المذاهب الدينية.

(٤) الوضع السياسي الراهن لدول العالم يتجه الآن نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان وسياسة الحوار والتفاهم. لكن بنظري هذه المشكلة لا يمكن حلها إلا بالقوة، وإلا فبالحماية الدولية وهذا ما ليس معلوماً حالياً.

(٥) جرى ذلك عبر إتصال هاتفني من داخل تركيا لقناة Medye TV في شهر حزيران ٢٠٠٠.

شهرزور^(٦)، وكما ورد في التقويم الجغرافي، أنظر وريا جاف كركوك ص ١٨. كانت في عصر سرجون الأكدي (٢٥٣٠-٢٤٤٧ ق.م) مدينة عريقة جداً سميت أرابخا^(٧)، هذه المدينة واقعة بين سهول جبال زاغروس لاسيما في شمالها الشرقي. وتقع في الجنوب منها بزهاء ١٠٠ كم سلسلة جبل حميرين، وهذه السلسلة الجبلية من الناحية الجغرافية تعتبر نهاية حدود كُردستان التي تمتد نحو مندلي^(٨).

كانت لكركوك قديماً أسماء عديدة منها (كركوك، كركيني، كرخ، أو كرك سلوخ، أو كرك سلوق، كوركوره، كركر... الخ)، ثم تطور الى كركوك^(٩)، وهذا الإسم الأخير إستعمل لأول مرة في القرن التاسع الهجري. مهما يكن من أمر فقد إستعملت الى جانب كلمة كركوك كلمة مرادفة مثل (كوركور) أو (كرگر) في التاريخ القديم وردت في المصادر القديمة. ثم كلمة (كوركور) التي تأتي في اللغة الكُردية بمعنى القوة، وإذا كان المقصود كركر فإنها تعني النار الملتهبة القوية إذ أنها إشارة الى قوة نيران نطف كركوك، وهي تشهد على كُردية هذه المدينة الكُردية العريقة من الناحية اللغوية. وأما كلمة (باوه) فالمراد بها التبجيل والتقدير في اللغة الكُردية مثل: باوه نور، باوه شاسوار، (باوه كوركور) كانت عند الكُرد المعتنقين للديانة الزرادشتية العريقة كلمة مقدسة، وتنعكس في الفلكلور الكُردى شعراً^(١٠). وإذا كان اعداء الشعب الكُردى لا يعتبرونها مدينة كُردية فلماذا يرحلون الكُرد عنها؟ أو من هم أولئك المرحلون عنها؟

إن سكان مدينة كركوك كما جاء في (قاموس الأعلام) لشمس الدين سامي ثلاثة أرباعهم من الكُرد والربع الآخر يتكون من التركمان والعرب وغيرهما. وتقع المدينة على بعد (١٦٠) كيلومتراً جنوب شرقي الموصل هذا حسب المصادر القديمة. ويجدر بنا هنا أن نورد بعض الوثائق القديمة حول كُردية مدينة كركوك في التاريخ، منها تقرير (عصبة الأمم) الذي وضعت له لجنة خاصة أوفدت الى المنطقة - كُردستان - في السنوات (١٩٢٢-١٩٢٤) حيث بلغ عدد سكان لواء كركوك (١١,٦٥٠) نسمة حسب قومياتها، وعلى ذلك التقسيم بلغت نسبة الكُرد ٤٢,٥٪، ونسبة العرب ٣١,٩٪، ونسبة التركمان ٤,٢٣٪، والقوميات أخرى ٢,٢٪، وتبلغ النسبة الإجمالية ١٠٠٪^(١١). كذلك الوثائق الإدارية للواء كركوك إبان تشكيل الدولة العراقية في العشرينات كانت عبارة عن مركز لواء كركوك، ضم ما يلي: كركوك (مركز اللواء)، داقوق، ألتون كوپري، قره حسن، شوان، ملح و قضاء كفري وكان تابعاً

(٦) شمس الدين سامي، قاموس الاعلام، استنبول ١٨٩٨. والصفحة ١٥٣، كركوك، وريا الجاف.

(٧) ليلي نامق الجاف، كركوك لمحات تاريخية، منشورات خبات، أربيل ١٩٩٢، ص ١٨.

(٨) د. رفيق شواني كركوك الى أين؟ جريدة برايه تي، عدد ٢٨٩٩ في ١٢/٨/١٩٩٩.

(٩) ليلي نامق الجاف، الصفحة ٣٠ تقول في كتابها إن كلمة كركوك إستعملت من قبل علي البيدي في كتاب ظفرنامه في القرن التاسع الهجري.

(١٠) في الفلكلور الكردى وردت كلمة باوه كركر كثيراً في الشعر.

(١١) تقرير عصبة الأمم، مسألة الحدود بين تركيا والعراق، مطبعة الحكومة، بغداد ص ٢١. وفي مجلة هاواري كركوك،

عدد (٤) لسنة ١٩٩٩، ص ١٧٩.

لكركوك وعبارة عن المناطق الإدارية الآتية: كفري (مركز القضاء)، طوز، قره تبه، قلعة شيروانة، شبيجة، وقضاء چمچمال أيضاً الذي كان يضم: مركز چمچمال، آغجر، وقضاء گیل وضم مركز گیل، وسنگاو^(١٢). وهنا نسأل أين قضاء الحويجة من هذه التشكيلة الإدارية؟ مع أنه كان يومئذ بإسم ملحّة وكانت ناحية تسكنها أغلبية كُردية، وكانت تسمى في بادئ الأمر (شورجه) أي الأرض المملّحة، ثم صارت (ملحة) العربية إذ كانت ناحية. وفي عام ١٩٦٢ تحولت ملحّة الى قضاء بإسم الحويجة يتبع كركوك^(١٣). مكافأة معلمي كُردستان لوزارة المعارف بصدد تعيين وتأسيس مديرية معارف كُردستان ومركزها في كركوك، دليل على كُردية كركوك في تلك المنطقة الكُردية، ووجود دائرة المفتش العام لكُردستان في كركوك. أنظر مجلة هاواري كركوك العدد (٤) في عامي ١٩١٣ و١٩٣٢، ثم عدد السكان الكُرد لمحافظة كركوك في الإحصاء العام لسنة ١٩٥٧ حيث بلغ عدد السكان الكُرد (١٨٧٥٩٣) نسمة مقابل (١٠٩٦٢٠) نسمة من العرب، و(٨٣٣٧١) نسمة من التركمان^(١٤).

إن قانون اللغة المحلية رقم (٧٤) لعام ١٩٣١ الذي نُشر في جريدة الوقائع العراقية عدد ٩٨٩ في حزيران عام ١٩٣١، إضافة الى نواقصه أقر استخدام اللغة الكُردية في المحاكم والدراسة في كركوك. في ٣٠ حزيران عام ١٩٢٢ بعثت (عصبة الأمم) بلجنة الى مدينة الموصل للتحقيق حول الوضع القومي للسكان في ولاية الموصل، وأوضحت اللجنة نتيجة التحقيق ما يلي:

«لا الترك ولا العرب يملكون الحق بإلحاق ولاية الموصل ببلادهم، لأن سكان هذه الولاية هم من الكُرد^(١٥)».

في عملية الإحصاء العام لسنة ١٩٧٧ وبسبب سياسة التعريب، وجلب الآلاف من العوائل العربية، والتلاعب بنتيجة العملية الإحصائية، إنخفضت نسبة الوجود الكُرد في مدينة كركوك. هذا إضافة الى هدم الأحياء وترحيل الكُرد من المحافظة^(١٦). ورغم كافة مظاهر التعريب في كركوك ومناطقها فإن المصادر القديمة والعلمية تثبت تاريخياً كوردية هذه الدينة مع أن السلطات العراقية المتعاقبة تخفي هذه الحقيقة، وتكر كورديتها وكُردستانيتها، وأعدت وتعدّ خطأً مدروسة، وميزانيات ضخمة لتغيير الواقع الكُرد وتعريب المدينة.

ونبين أدناه أسباب سياسة وخطة تعريب كركوك، ثم الأشكال المختلفة لهذه السياسة في تنفيذ تغيير الواقع الجغرافي لكركوك حسب التاريخ الحديث، والعمل لها معززة بالوثائق. ويمكننا إرجاع سبب البدء بعملية التعريب الى الموقع الجغرافي لكركوك في هذه المنطقة للأسباب التالية.

(١٢) مجلة هاواري كركوك، عدد (٣) آذار ١٩٩٩ ص ١٥.

(١٣) مجلة هاواري كركوك، عدد (٤) آذار ١٩٩٩ ص ٥٠.

(١٤) وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، المجموعة الإحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧، لوائي السليمانية وكركوك، مطبعة العاني بغداد. كذلك في كتاب وريا الجاف، أربيل ١٩٩٧، ص ٢٥٢.

(١٥) نجم عمر السورجي مصير ولاية الموصل (كُردستان الجنوبية) ما بعد عام ٢٠٠٠، الطبعة الثانية السليمانية ١٩٩٩ ص ١٧.

(١٦) د. نوري الطالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، لندن ١٩٩٥، ص ٧٠-٧١.

- ١- الموقع الاستراتيجي لمدينة كركوك في المنطقة من حيث التنقل والإقتصاد.
- ٢- مركز طريق التنقل، وربط مدن الشمال العراق بوسط العراق بواسطة شبكة من الطرق.
- ٣- وجود خزين هائل من البترول في هذه المدينة، يكفي لسد حاجة الكثير من البلدان للنقط.
- ٤- وفي العهد العثماني كانت طريقاً رئيسية وذات أهمية تجارية ومرورية بين الدولة العثمانية وإيران من سنجانر والموصل وأربيل وپردی (التون كوپري)، ماراً بكرکوك وداقوق نحو كفري وخانقين، ومندلي، ثم الى إيران عبر کرمانشاه.

إن الموقع الاستراتيجي هذا لمدينة كركوك جعل خصوم الشعب الكردي والدولة العراقية يعملون على الدوام لتغيير ومسح الواقع الكردي في هذه المدينة الكردية، بهدف سلب وإغتصاب خيرات الكردي وثرواتهم النفطية. لذلك بدأوا بتغيير واقعها وإستخدموا أشكالاً مختلفة لفصلها عن كردستان والكردي. إن سياسة تغيير الواقع الجغرافي للشعب الكردي بدأت على الأكثر في المناطق الحدودية والمحاذية بين أراضي كردستان والأراضي العربية والتركية والفارسية في المناطق الاستراتيجية، بهدف تضيق وتقليل مساحة أرض كردستان ومسح السمّة القومية للشعب الكردي في تلك المناطق^(١٧) من الناحيتين الإقتصادية والجغرافية.

إن الأسلوب المتبع لتغيير الواقع الجغرافي لمدينة كركوك يعود بالأساس الى تجاهل عصبية الأمم لهذه المسألة في حزيران عام ١٩٢١ نتيجة إستفتاء لأهالي مدن كردستان مثل كركوك والسليمانية والموصل للموافقة على إلحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية الحديثة، حيث أن الشعب الكردي في هذه المدن رفضوا في عام ١٩٢١ النتائج المحرفة للإستفتاء بقوة، وطالب أهالي هذه المدن بإستقلال هذا الجزء من كردستان. وكانت نتيجة إستفتاء آراء حزيران عام ١٩٢١ مناقضة تماماً لطموح ورغبات الشعب الكردي^(١٨)، وعلى العكس لم يُعمل بالنتائج وألحقت ولاية الموصل قسراً بالدولة العراقية، وطالب أهالي مدينة كركوك في هذا الإستفتاء بإدارة كردية مستقلة، كما وقف أهالي السليمانية ضد هذا الإستفتاء ولم يشاركوا فيه^(١٩).

منذ ذلك اليوم يجري التستر على كافة الحقائق التي تثبت كردية مدينة كركوك من قبل الدولة العراقية بالتنسيق مع دسائس وخطط شركة نفط العراق، وجرت محاولات لإتارة الفتن بين سكان المدينة وإدامتها، وتعرض السكان الكردي نتيجة دسائسهم هذه الى الترحيل والمآسي. بدأت هذه الخطط في الخمسينات^(٢٠)، وفي الموصل بداية القرن العشرين ولاسيما في العشرينات منه.

تتألف سياسة تعريب كركوك، وتنفيذها تتألف من مرحلتين:

المرحلة الأولى: الإستعداد وجلب العرب وإيجاد النفوذ العربي في مناطق كركوك وكرميان ليتمكنوا

(١٧) ليلي نامق، نفس المصدر ص٨. كذلك نوري طالباني، ص١٦.

(١٨) درية عوني، الأكراد خصام أم وثام، القاهرة ١٩٩٣.

(١٩) نجم عمر سورجي، نفس المصدر، ص ٥٥.

(٢٠) د. نوري طالباني، نفس المصدر، ص ١٠٠.

من ترسخ أقدامهم شيئاً فشيئاً في محافظة كركوك وزيادة وجودهم ونفوذهم فيها، وقد بدأت هذه السياسة منذ الثلاثينات في عهد الملك غازي ووزارة ياسين الهاشمي.

المرحلة الثانية: وسياسة هذه المرحلة عبارة عن تنفيذ خطط مؤامرة تعريب كركوك التي بدأت بعد تأسيس الدولة العراقية ومن قبل الإنكليز، وإكتشاف النفط في عام ١٩٢٧ في المدينة لتغيير الواقع القومي والجغرافي للمدينة^(٢١)، وعدم الاعتراف بكرديتها.

بدأت أولى خطوات هذه العملية العنصرية للدولة العراقية عملياً في عهد حكومة الملك غازي ووزارة ياسين الهاشمي عام ١٩٣٧، وذلك بإسكان (٢٠) ألف عائلة عربية بإسم (وحدة تسمية الأراضي) حيث نُفذت عملية الإسكان هذه بين الحويجة والمنطقة الواقعة بين داقوق وتازه خورماتو في محافظة كركوك. وبعد هذه العملية قامت الأجهزة العسكرية والأمنية عام ١٩٥٩ بممارسة سياسة متمسمة بالعنف رحلوا خلالها العديد من العوائل الكُردية، وتركت عوائل كُردية أخرى المدينة نتيجة تلك الحملة للسكن في بغداد والمدن الأخرى من كُردستان^(٢٢).

وبعد هذه الخطوة يجري تنفيذ مسألة تغيير الواقع الجغرافي لكركوك عبر سياسة ثابتة للدولة العراقية ووفق برنامج منذ حزيران عام ١٩٦٣ بعنف، ثم من عام ١٩٦٨ ضمن أساليب وأشكال هادئة ومختلفة.

كانت هذه السياسة تُنفذ على الأكثر من قبل قيادة الفرقة الثانية بكركوك، مثلاً: كان الزعيم الركن ناظم الطبقجلي يتهم على الدوام الوطنيين الكُرد في المدينة ويثير الفتن، ويقف ضد مطالب وطموحات أهالي المدينة في تطبيق الدراسة الكُردية وتأسيس مديرية معارف كُردستان في كركوك وتحقيق الحقوق الثقافية والمهنية، وتكوين المنظمات الجماهيرية الكُردية. وكان يعتبر كل هذه النشاطات إنفصالية وتهدف الى تشكيل اقليم كُردستان مستقل، وذلك ضمن تقاريره السرية التي كان يرفعها الى وزارتي الدفاع والداخلية في حكومة عبدالكريم قاسم، ويعرّف المطالبين بهذه الحقوق بأنهم مخربون وفوضيون، ويدعم علناً وسراً التركمان، ويكوّن العلاقات مع شخصياتهم المناوئة للوطنيين والكُرد. وفي الحقيقة كان ذلك سبب إندلاع الحوادث المؤسفة ليوم ١٥ تموز عام ١٩٥٩ حيث لحقت بالكُرد وبالتركمان على السواء أضرار فادحة، ولايزال الجانبان يعانيان من هذه السياسة ويدفعان ضريبتها، ولم تستفد نتيجة ذلك غير السلطات الحكومية حيث أحكمت سيطرتها على المدينة منذ ذلك التاريخ وبدعت بممارسة سياسة التعريب الى اليوم في المدينة وإهدار خيراتها وثرواتها وترحيل سكانها الأصليين، ولم تشهد المدينة أي تطور غير الدمار والمآسي^(٢٣).

(٢١) على النقيض من رأي د. نوري طالباني، الدولة العراقية أعدت باديء الأمر لتعريب كركوك وذلك بجلب العرب الى المنطقة، ثم بدأت بترحيل الكرد من المحافظة.

(٢٢) مثل عوائل وذوي الشهداء لعام ٢٣/حزيران/١٩٦٣ حيث تركوا كركوك للإقامة في بغداد ومدن كردستان الأخرى، أو رُحّل قسم منهم قسراً.

(٢٣) مدينة كركوك مهملة تماماً من قبل الدولة من النواحي الإعمارية والصناعية والثقافية، ويظهر ذلك جلياً لمن يرى المدينة.

في ذلك العهد أيضاً إتخذت هذه السياسة العنصرية سبباً وأشكالاً مختلفة لتغيير الواقع القومي لمدينة كركوك. فمنذ عام ١٩٥٩ وبعد أشهر قليلة على حوادث ١٥ تموز تم إغتيال العديد من الشخصيات الكردية المثقفة والبارزة وشوّه الكثيرون أو فقدوا أبصارهم نتيجة رش مادة التيزاب في وجوههم دون أي ذنب إقترفوه إلا كونهم كرداً^(٢٤).

هنا تجدر الإشارة الى أنه في الإتحاد السوفيتي سابقاً، وخلال الستينات صدر كتاب كشف عن أن الدولة السوفيتية صرفت ٢٠٠ الف دينار عراقي لإثارة الفتن والقتال في مدينة كركوك عن طريق شركة نفط العراق^(٢٥).

ولهذا الهدف، تشكلت منظمات سرية بمساعدة سلطات الدولة، تسببت في ترك العديد من الناس بيوتهم وأملاكهم في المدينة، أو ترك بعضهم لمحالهم وأحيائهم^(٢٦) خوف القتل أو الإغتيال. حينها بدأت الحملات الإرهابية ووصلت هذه الحملات أوجها في حزيران من العام ١٩٦٣، حيث بدأت في كافة مدن جنوب كردستان وفي مدن ومحافظة كركوك حملات القمع والقتل والإعتقالات والهدم والسلب، وتطبيق سياسة حرق الأخضر واليابس معاً^(٢٧)، وقد نفذ هذه الممارسات الجيش مع الحرس القومي المؤلف من أفراد العشائر العربية^(٢٨).

خطط تعريب مدينة كركوك عام ١٩٦٣

في بداية حزيران عام ١٩٦٣ أقتيد الآلاف من أبناء مدينة كركوك وزجّ بهم في سجن المسيب، وقتها تسلم الحرس القومي السلطة، وقد نفذت الممارسات التالية لتغيير السمة القومية لمدينة كركوك، حيث كانوا قد أعدوا لسياستهم هذه منذ زمن بعيد، مثل:

- ١- هدم حي الجمهورية في منطقة الشورجة.
- ٢- هدم وتخريب القرى المحيطة بمدينة كركوك، مثل قرى: يةنجا، علي جُول بور، جيمين، سونه كولي، ياروهلي، چالو، هنجيرة، قوتان، قوشقايه، شوراو، باجوان، قرهدره، قزلقايه، ولي پاشايي.
- وقد تواجدت معظم هذه القرى بالقرب من الحقول النفطية، وفي (قرية قرهدهره) تم اعدام ستة أشخاص رمياً بالرصاص.
- ٣- حرق، وسلب، وترحيل معظم قرى محافظة كركوك، عدا القرى المنيعه والنائية حيث كان يتم

(٢٤) مثل محمد أمين شريتيچي في يوم ١٢/١٢/١٩٥٩، وإغتيال الصحفي الكردي صديق بلوكيني ومفوض الشرطة قادر بابان، عدا رش التيزاب في وجوه المواطنين الكرد.

(٢٥) برنامج كاروان في تلفزيون Med لقاء مع الدكتور جبار غفور يوم ٢-٨-٢٠٠٠، الكتاب محفوظ في أرشيف الدولة السوفيتية.

(٢٦) حصلت على هذه المعلومات من أحد معارف في مدينة كركوك.

(٢٧) بدأت في بداية شهر حزيران عام ١٩٦٣ والبعض يقول بدأت في ١١ حزيران.

(٢٨) بداية شهر حزيران عام ١٩٦٣ أعدم الكثيرون رمياً بالرصاص، مثلاً ١٤ شخصاً في قرية بيهره سبان، كما وقتلوا عدداً من الرعاة والطرشان والمجانين.

- قصفا عن بعد بالمدافع وهدمها وحرق محصولاتها وإجبار السكان على تركها.
- ٤- قتل العشرات من الشيوخ والنساء والأطفال في قرى محافظة كركوك من قبل الحرس القومي^(٢٩).
- ٥- قطع الإتصالات والتنقل بين قرى المحافظة ومركز مدينة كركوك.
- ٦- إعتقال وإبعاد المئات من الأشخاص الأبرياء من أهالي المدينة الى سجن المسيب.
- ٧- إخلاء وترحيل القرى الكُردية العائدة لناحية دوبز (دبس) في جانبي المنطقة شرقها وغربها، حيث أن جانبها الثاني يقع في الطرف المقابل لناحية ديبهغه (كنديناوه)، حيث يعتبر مركزاً غنياً بالنفط، وأسكنت في المنطقة بدل سكانها الأصليين من الكُرد العوائل العربية المولفة من عشائر العرب الرحل^(٣٠).
- ٨- زرع منطقة كركوك وحواليها بمئات الربايا والمسكرات، بشكل أصبحت المنطقة تكتن عسكرية، وإكتسبت ملامحها منذئذ وحتى اليوم شكل العنف والقتل ضد الشعب الكُرد.
- ٩- فصل عدد كبير من العمال الكُرد من شركة نفط كركوك، ونقل صغار الموظفين من نفس الشركة الى مدن العراق الأخرى.
- ١٠- تشكيل المرتزقة من الكُرد (الجحوش) نتيجة لعلاقة الدولة ببعض الأشخاص، بإغداق الأموال عليهم، أو بواسطة التهديد بهدم قراهم إذا لم يحملوا السلاح للدولة.
- ١١- جلب عدد من العشائر العربية الى منطقة كركوك، وتسليح أفرادها بأشكال مختلفة، كمرتزقة (جحوش) أو شرطة^(٣١).
- ١٢- البدء بتغيير الأسماء الكُردية، ووضع أسماء عربية بدلاً عنها لمختلف الأماكن في كركوك، مثلاً قهسابخان، أيدل أسمها الى (المجزرة) ومحلة تسن الى (تسعين) ثم (تسعين الجديدة).
- ١٣- تهجير عوائل وذوي البيشمركة في مراكز مناطق مثل: ريدار في شوان، وليان، ودوبز (دبس) الخ، لاسيماً منذ عام ١٩٦٤ فلاحقاً حيث انها تابعة لمحافظة كركوك.
- ١٤- قطع البطاقة التموينية عن عوائل وذوي البيشمركة، كما منع نقل المواد الغذائية والمحروقات من المدن الى القرى إقليلاً أو بصعوبة، كالسكر والشاي وغيرها من المواد الضرورية.
- ١٥- اعدام (٢٨) كُردياً بريئاً من أهالي مدينة كركوك كالشيخ معروف برزنجي ورفاقه، في يوم ١٩٦٣/٦/٢٣ بتهمة مشاركتهم في حوادث ١٤ تموز ١٩٥٩ في كركوك (الذكرى السنوية الأولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨)، بعد أن أفرج عنهم في المرة الأولى، وإعتقالهم ثانية عند مجيء البعثيين الى الحكم في عام ١٩٦٣ وإتهامهم بالشعبوية^(٣٢).

(٢٩) د. نوري طالباني، ص ٥٥.

(٣٠) د. نوري طالباني، ص ٥٧.

(٣١) د. نوري طالباني، ص ٥٦.

(٣٢) د. جمال نيز، المستضعفون الكرد وإخوانهم المسلمون، لندن ١٩٩٥، ص ٩٧ و ٩٨، الهامش ٢٣.

١٦- إحراق عدد من قرى منطقة شوان عند سفوح جبل خالالان للمرة الثانية، خلال عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ بحجة إقتتال فصائل الپيشمرگه مع القوات الحكومية.

إن شكل تغيير الواقع القومي لمدينة كركوك الذي أشرنا اليه أعلاه، شمل -ممرحلة تغيير الهوية أو الواقع الكردي للمدينة وتعريبها- الفترة منذ تأسيس الدولة الملكية العراقية حتى حزيران عام ١٩٦٣ (٣٣).

إن حملة تعريب مدينة كركوك وحواليها في المناطق النفطية والقريبة من المحافظة هدأت الى حد ما بسقوط البعثيين في نفس العام ١٩٦٣ وإنهيار سلطة (الحرس القومي). وهذا الأسلوب الجديد الهاديء تمثّل في تعيين الموظفين والعمال العرب في مختلف دوائر محافظة كركوك وشركة نفط كركوك، والمؤسسات الإدارية من مدراء النواحي، وقائممقامي الأفضية، وكذلك في مركز محافظة كركوك، وزيادة فتح المراكز العسكرية، وجلب العسكريين والضباط العرب الى المحافظة ونقل العسكريين والضباط الكرّد من محافظة كركوك الى وسط وجنوب العراق، والعمل على تقليل نسبة المعلمين والموظفين الكرّد في المدينة ونقلهم الى المدن العراقية الأخرى، أو المناطق الأخرى من كرّدستان (٣٤).

وخلال الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٦٨ أيضاً غادرت معظم العوائل الكرّدية المعروفة مدينة كركوك للسكن في بغداد ومدن كرّدستان الأخرى، جراء العنف أو القمع الذي إتبعته الدولة. إن هذه المرحلة من التعريب لمحافظة كركوك منذ عام ١٩٦٣ وحتى ١٩٦٨ تستغرق فترة تسلم البعثيين دفة الحكم في العراق، وهي عبارة عن المرحلة أو الشكل الثاني لتغيير الواقع القومي لهذه المدينة أو المحافظة. مرحلة واقعة بين ثلاث فترات مختلفة من حكم القوميين العرب، كفترة قصيرة من حكم البعثيين الذين تسلموا السلطة نتيجة إنقلاب الثامن من شباط عام ١٩٦٣، ثم سقوطهم ومجيء عبدالسلام عارف وأخيه عبدالرحمن، حيث كان حكمهم خلال الفترة الأولى متسمّاً بالقمع والعنف، وفي الفترة الثانية بالهدوء. وتمت الإطاحة بالنظام العارفي في ١٧ تموز عام ١٩٦٨ وفرض البعثيون سلطتهم على العراق ثانية بشكل وأسلوب جديدين، وتواصلت حملة تعريب كركوك بأشكال مختلفة يوماً إثر يوم في ظل سلطتهم حتى اليوم، وهي عبارة عن المرحلة أو الشكل الثالث لتعريب كركوك والذي سنستعرضه فيما يلي:

أشكال تغيير السمة الكرّدية لمدينة كركوك

١- أحد الأشكال المتبعة لتغيير السمة الكرّدية لمدينة كركوك، إتباع أسلوب العنف المستمر من قبل السلطة حيث ملامح الحكم العرفي بادية على هذه المدينة، وكافة القرارات والتعليمات التي تصدر من الدولة، خصوصاً إذا كانت لصالح المواطنين تستثنى منها محافظة كركوك ولا تشملها هذه القرارات أو التعليمات أو توضع لها ملاحق أو فقرات خاصة بصدد إهمال الكرّد من هذا الحق،

(٣٣) د. نوري الطالباني، حدد في مصدره المرحلة الأولى للتعريب من العهد الملكي حتى ١٩٥٨ لكن لم يجر تحول حتى عام ١٩٦٣ للدخول الى مرحلة أخرى في مشكلة كركوك، أنظر ص ٣٦.

(٣٤) د. نوري طالباني، ص ٦٠.

كتوزيع الأراضي على الموظفين والمواطنين^(٣٥). وعلى العكس في مجال الخدمة العسكرية أيضاً لم يجر حساب عادل بالنسبة للكرد، فقد شملت دوماً الخدمة العسكرية كُرد كركوك والمناطق الخارجة عنها أيضاً ما يسمى بمنطقة الحكم الذاتي وأبناء محافظات تلك المناطق مثل: السلمانية، وأربيل، ودهوك) لا تشملهم الخدمة العسكرية، وذلك لإستفزاز شباب مدينة كركوك لتركوا بأنفسهم المدينة^(٣٦).

خير مثال لإستخدام السلطة العنف وترهيب أبناء المدينة ضربها يوم ١٥/١٠/١٩٨٥ منذ الفجر لطوق على المدينة وأحيائها يرافقه إطلاق الرصاص وال آر . بي . جي ، بحجة التفتيش، حيث قاموا بتفتيش البيوت وإعتقال الكثيرين وقتل وجرح عدد من الأشخاص، مثلاً إبن الحاج نصرالدين صاحب محل وأبنته في محلة آزادي.

وقد كان محافظ كركوك واحداً من أعضاء قيادة حزب البعث وعسكرياً على الأكثر، ومنحت له كافة الصلاحيات الإدارية وتنفيذ الأوامر والقرارات العليا الصادرة من الدولة.

٢- بدأوا في عام ١٩٦٨ وفق خطة مدروسة بتعريب مدينة كركوك ومناطقها الأخرى، وعلى سبيل المثال تم نقل معظم الموظفين والمعلمين والعمال الباقين في المحافظة الى مدن وسط وجنوب العراق، ونقل القسم الآخر منهم الى كُردستان^(٣٧). حتى بعد إحالتهم على التقاعد لم يكن يوسعهم العودة الى موطن آبائهم وأجدادهم في أماكن سكناهم الأصلية، إذ قامت السلطات أيضاً بنقل جنسياتهم وهوياتهم المدنية الى منطقة الحكم الذاتي دون علم منهم، كذلك تم فتح قوائم جديدة خاصة بإحصاء عام ١٩٥٧ بإسم العوائل العربية مضافة الى السجلات القديمة^(٣٨).

٣- إهمال المدينة كركوك ومناطقها من كل ما من شأنه تطويرها، وعدم إفساح المجال أمام المشاريع العامة والنشاطات الثقافية والفنية الكُردية، حتى باللغة الكُردية، وإن لم تكن هذه النشاطات حول الكُرد، وظاهرة إهمال مدينة كركوك أصبحت علامة فارقة بوجه أهالي المدينة حيث الحزن والكآبة باديان عليها والمدينة أشبه بمدينة محروقة.

٤- ضمن بنود إتفاقية ١١ آذار عام ١٩٧٠ بدأوا منذ عام ١٩٧١ ببناء أحياء جديدة في مدينة كركوك مثل: (حي المثني، الكرامة، الوحدة، الحرية، الأندلس، غرناطة، البعث، الشرطة، السكك، ألفين دار، عرفة، الرشيد، العروبة، واحد آذار، النور، واحد حزيران، دور الزمن، شقق محلة المصلي، الحجاج، قتيبة، حطين، العسكري، وعشرات الأحياء والمجمعات الأخرى لاسيما على الطريق العام بين كركوك- دوز (دبس)، كركوك - شوان، كركوك - ألتون كوپري (پردي)، كركوك - الحويجة،

(٣٥) أنظر الهامش (٢٢).

(٣٦) عندما سرحّت الدولة في شهر كانون الأول عام ١٩٨٣ الجنود الكُرد بإسم القومية الكردية، دعت بعد ٨ أشهر أخرى في ١٩٨٣/٨/٢٧ (١٤) مواليداً من الكُرد من خارج منطقة الحكم الذاتي الى الخدمة العسكرية من ١٩٨٣/٩/٧، لكن لم يلبّ معظم المواليد دعوة المديرية العامة للتجنيد.

(٣٧) بعد نكسة ثورة أيلول عام ٧٥ منعت السلطة عودة الموظفين الى مدينة كركوك.

(٣٨) المرسوم الجمهوري رقم ٤ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٩.

كركوك - داقوق، وفي الأحياء الكُردية داخل مدينة كركوك بُنيت أحياء ودور للعوائل العربية ذات العشرة آلاف مثل أحياء: آزادي، رحيموا، إسكان، طريق بغداد، شورجه، إمام قاسم... الخ وهذه الظاهرة مستمرة حتى الآن.

٥- تغيير إسم محافظة كركوك بإسم التأميم وفق القرار الرسمي رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦، وإقتطاع الأفضية والنواحي الكُردية منها: قضاء چمچمال تم إلحاقه بالسليمانية، وكفري بديالي، وكلاز بالسليمانية، وطوزخورماتو بمحافظة صلاح الدين، وبقي قضاء الحويجة المعربّ لوحده، ودوبز (دبس)، وشوان، وآلتون كوپري (پردي) تابعة لمحافظة كركوك، وذلك بهدف تقليل نسبة السكان الكُرد في هذه المحافظة الكُردستانية^(٣٩).

ومنذ ذلك التاريخ أيضاً شرعوا حثيثاً بتغيير كافة الأسماء الكُردية داخل كركوك كأسماء الأحياء، والشوارع، والمدارس، والأسواق، والمحلات... الخ مثلاً تم تغيير إسم محلة رحيموا الى حي الأندلس، ومدرسة پيرتيميرد الى البكر، ومكتبة أسو الى الطليعة، ومكتبة هنديين الى التأميم.

٦- إبطال الدراسة الكُردية في مدارس كركوك، حيث كان قد تعين معاون مدير عام التربية لشؤون الدراسة الكُردية منها كُردياً يشرف عليها، وكانت تابعة للمديرية العامة للدراسة الكُردية في وزارة التربية^(٤٠).

هذا لعل بدأ منذ عام ١٩٧٤ حيث تحولت الدراسة في المدينة عاملاً بعد عام ومرحلة بعد أخرى الى الدراسة العربية، وفي شهر آذار من نفس العام تعرضت الكثير من قرى محافظة كركوك الى الحرق والقصف بالمدافع والإخلاء.

٧- بهدف معاداة الكُرد، وبغية إدامة سياستهم، إهتموا دوماً بالتركمان في مدينة كركوك، على سبيل المثال إن القسم الأعظم من موظفي المؤسسات الإدارية في المدينة من التركمان، ولم يجر نقلهم أسوة بالموظفين الكُرد الى المدن الأخرى، اللهم إلا نادراً كأن يقف أحدهم موقفاً معادياً من السياسة البعثية، كما وفسحت السلطات المجال أمام النشاطات الثقافية والفنية التركمانية وتأسيس الفرق الفنية لهم، وإقامة نصبين لشخصيتين تركمانيتين عام ١٩٨٩ في ميدانين بارزين من الميادين وسط المدينة ممن قتلوا في حوادث تموز عام ١٩٥٩. وللحقيقة والتاريخ نقول أن الكثير من العوائل الكُردية جعلوا من بيوتهم ملاذاً آمناً للكثير من الإخوة التركمان أيام الحوادث تلك وأنقذوهم من الموت، مثل عائلة الحاج عزت أغا زيوهبي وغيرها كثيرة.

٨- غرس عدد كبير من أشجار النخيل في الشوارع العامة للمدينة، وإزالة الحدائق العامة العريقة في كركوك مثل حديقة القلعة على طريق السليمانية عند [حسیرهكه]، والحدائق الواقعة على جانبي

(٣٩) المرسوم الجمهوري رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨١ المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم ٢٨٥٦ حول نقل الموظفين والعمال الكُرد والتركمان الى جنوب العراق.

(٤٠) معاون مدير التربية في محافظة كركوك لشؤون الدراسة الكُردية كان الأستاذ فاتح حمه بگ، وهو شقيق الشهيد حسيب حمه بگ الذي أستشهد في ١٩٦٢ مع (١٤) آخرين في قتال مع القوات الحكومية في منطقة برده قارمان.

شارع امام قاسم في محلتي زيوية وعاشور، وحديقة أم الربيعين في محلة (تبه ملا عبدالله)، وتغيير مواقعها بإسم قرية منظمة البعث، ونادي إستراحة الأمن، وبالمؤسسات الأمنية للأحياء. وللهدف نفسه شقت السلطات محلة الشورجة الى شطرين وذلك بفتح شارع واسع، ورحلت بذلك العشرات من العوائل من دورها ليتسنى لها مسح السمّة الكرديّة العريقة للمدينة.

٩- منع البرنامج التلفزيوني أو ما يسمى بالقسم الكردي في كركوك من بث كافة النشاطات الثقافية والفنية الكرديّة لمدينة كركوك، عدا عن طريق الفرق الفنية والثقافية لمدينتي السليمانية وأربيل فحسب، وذلك لكي يثبت أن لا وجود للكرّد في مدينة كركوك وليس لهم قدرات في هذا الصدد. حتى إن السلطات في مدينة كركوك منعت عام ١٩٩٧ إحياء الفنانين والمغنين الشعبيين للأعراس والحفلات في الأماكن العامة والأحياء الشعبيّة!

١٠- إغلاق المدارس في القرى التابعة لمحافظة كركوك في بداية العام الدراسي ١٩٨٤-١٩٨٥، وقطع طرق السيارات والتنقل بين القرى بحجة وجود نشاطات البيشمركة، هذا بالإضافة الى منع وصول المواد الغذائيّة كالسكر والشاي والمحروقات ... الخ اليها. ومنع قبول مرضى القرى في مستشفيات مدينة كركوك كما ومنعت منظمة حزب البعث في أواسط الثمانينات وخصوصاً في عام ١٩٨٧ إستضافة أي من أهالي القرى حتى أقارب الدرجة الأولى في أي بيت كردي في كركوك. مثلاً في عام ١٩٨٨ وهو عام حوادث عمليات الأنفال السيئة الصيت سجن الكثيرون وغدوا مجهولي المصير بسبب إستضافتهم لشخص أو واحد من أقاربهم من خارج المدينة. وخلال عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ هُدمت وخربت كافة قرى وقصبات كركوك وتعرض أهلها الى عمليات الأنفال^(٤١).

١١- إبعاد ونقل آلاف المواطنين الكرّد وفق القرار رقم ١٣٩١ بتاريخ ٢٠/١/١٩٨١ الصادر من مجلس قيادة الثورة الى جنوب العراق^(٤٢).

١٢- عدم إفساح المجال لفوز العديد من الكرّد الذين رشحوا أنفسهم لإشغال منصب عضوية البرلمان (المجلس الوطني العراقي) علماً أنهم حصلوا على نسب كبيرة من الأصوات، في الإنتخابات التي جرت بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٠^(٤٣).

١٣- في عام ١٩٨٦ جرت حملات إعتقال وقتل وإعدامات بحجة وقوع بعض التفجيرات والتهرب من الخدمة العسكريّة لكرّد المدينة، وبلغت الحملات من الكثافة درجة أعدم فيها الكثيرون رمياً بالرصاص أمام إنظار الناس في أحياء: رحيموا، إسكان، شارع الجمهورية، ملعب الإدارة المحليّة، وكان أفراد السلطة يتقاضون كلفة الرصاص من ذويهم تحقيراً لهم. وأعدم معلمون مناخلون مثل: عبدالقادر ملا عمر بگتي، ورؤوف يابة، وشيرزاد شيخ حسين جباري في الأمن

(٤١) مثل الشيخ حسن في قرية حسن قباغي في منطقة شوان، وهو مفقود الى الآن.

(٤٢) حسب هذا القرار يحق لكل مواطن في منطقة الحكم الذاتي شراء قطع الأرض السكنية في محافظات العراق وبغداد عدا: [نينوى، التأميم، ديالى] ومن ينقل سجل نفوسه الى منطقة الحكم الذاتي من كركوك تمنح له قطعة أرض ومبلغ ١٥٠٠ دينار عراقي.

(٤٣) مثل الشيخ سعاد الطالباني، حيث حصل علي نسبة عالية من الأصوات وغيره.

العامة ببغداد بعد سحب دمائهم منهم. وتكررت نفس حملات الإعتقالات والإرهاب في عام ١٩٩٤ حيث أُعتقل العشرات من أبناء المدينة، وأعدم جراًها العقيد أسعد أغا في سجن ابي غريب رمية بالرصاص، وكذلك المهندس الكهربائي الذكي عارف فقي فتاح، وكان يجري يومياً تسليم العديد من جنازات القتلى والمعدومين من سجنى أبي غريب وبغداد الى جوامع مدينة كركوك لتُعاد بعدها الى ذويهم في السليمانية وأربيل، وذلك فقط لإرهاب أهالي كركوك وثني عزائهم. كما كان يجري رمي العديد من الجثث بملايسها الكُردية في مقبرة الشيخ محي الدين بكر كوك حيث كان رجال الأمن وعملاء الحكومة يدفنونها صباحاً أو ظهراً في مكان قرب المقبرة على طريق جامع (برنكية) وقد سمى أبناء المنطقة المكان باسم (مثنوى الغرباء)^(٤٤).

١٤- طرد وترحيل الكُرد من كركوك بمختلف الحجج كأن يكون أحدهم من أفراد البيشمركة، أو في الخارج، أو هارب من الخدمة العسكرية، والجيش الشعبي، فكانوا يسحبون منهم بطاقة المواد التموينية، ويطردونهم الى مدن كُردستان الأخرى، وهناك كان يواجه عدداً من المشاكل أيضاً.

١٥- منع شراء وبيع العقارات والدور بين الكُرد أنفسهم عدا الى العرب^(٤٥). بهذا الصدد وُزعت الأراضي السكنية على الآلاف من عرب وسط وجنوب العراق الذين جيء بهم الى كركوك ودفعت لهم النقود وعينوا بمختلف الوظائف في كركوك ومناطقها، وأصبحوا جواسيس للحكومة على الكُرد. كما وصدر قرار من الحكومة يقضي بأن الكُرد الذي يغيّر بطاقة الأحوال المدنية الخاصة به ويغادر الى منطقة ما يسمى بالحكم الذاتي أو مدن جنوب العراق سيمنح له قطعة أرض سكنية مع (١٥٠٠) دينار عراقي^(٤٦).

١٦- نقل مواقع المؤسسات والدوائر الحكومية والخدمية، وأي موقع أو منظر مدني من الأحياء الكُردية الى المناطق التي تم تعريبها في جنوب مركز المدينة، حتى يحرم أبناء المناطق الكُردية من هذه المؤسسات والخدمات. عدا هذا وُجدت في مدينة كركوك كبرى المؤسسات الإرهابية للسلطة مثل: لجنة مكافحة النشاط المعادي، هيئة كركوك، المنظومة الشمالية، قيادة الفيلق الخامس، قيادة حماية النفط في كركوك، المطار العسكري للطائرات الحربية والسمتية... الخ.

(٤٤) د. نوري طالباني. وقد رأيت بنفسي هذه المقبرة في ١٩٨٧/١٩٨٨ يقع بجانب مقبرة الشيخ محي الدين في المدينة.

(٤٥) أنظر وريا جاف، نفس المصدر ص ١٣٨ و١٤٤.

(٤٦) و(٤٧) كل بيت ينتقل من نفس الحي الى بيت آخر أو من حي الى آخر عليه اعلام أمن الحي، أو شعبية الشؤون الداخلية. هذه الوثيقة أدناه شاهدة على ما نقول:

وثيقة عدم التعرض رقم ٤، ٣٧ في ١٢/٥/١٩٨٧

يسمح للمدعو بنقل أثائه من محلة الاسكان رقم الدار ٧٠٤٥٤ الى نفس المحلة ٧٠٥٠٧ المرقمة على أن تبقى نافذة المفعول لمدة عشرة أيام من تاريخ صدورها.

سعدى رشيد صالح

نسخة منه الى:

محافظة / س.د. / للتفضل بالعلم لطفاً
شرطة التأميم / أمن التأميم / مختار المحلة للعلم لطفاً.

١٤- إنتقال محل سكن العائلة من حي الى آخر كان يتم بموافقه مؤسسة أمن المحلة أو الحي واللجنة الأمنية لمحافظة كركوك حسب الإستمارة الخاصة للجنة وكانت تصدر بصعوبة بالنسبة لمن كانوا مسجلين في دائرة النفوس في المدينة، أما من المسجلين في مناطق خارج المدينة فكان مستحيلاً أو نادراً جداً^(٤٧).

١٨- بعد مآسي ثورة أيلول ١٩٦١، في عام ١٩٧٥ جرى توجيه كتاب رسمي من الإدارة المحلية الى المكتبة المركزية العامة في كركوك يقضي بإعادة الكتب الكُردية من المكتبة المذكورة الى شعبة المحافظة، ووضع في سجل كتب المكتبة الخطوط الحمراء تحت أسم كل كتاب من الكتب الكُردية، مدونة عليها عبارة (سُحِبَ بكتاب رسمي رقم ... بتاريخ / ١٩٧٦ للأسف لا أتذكر التاريخ بالضبط (الكاتب)^(٤٨).

وعدا ذلك لم ترد الى المكتبة أية مجلة أو كتاب كُردية جديد من العام ١٩٧٤ وحتى الآن، ماعدا وجود دولا ب يحوي عدداً من الكتب غير النافعة والسياسية والتاريخية، وضعت ثمة عمداً لمعرفة الأشخاص المتابعين لهذه الكتب لاغير.

١٩- خصصت الدولة العراقية ميزانية كبيرة لتعريب محافظة كركوك والمناطق المجاورة لها، لاسيما لإسكان العوائل العربية في المدينة وحواليها، وخير مثال على ذلك فشل المفاوضات بين الثورة الكُردية وحكومة بغداد وتجدد الإقتتال عام ١٩٧٤ بعد إتفاقيه ١١ آذار ١٩٧٠، ثم ولدت تلك الحروب الحرب بين العراق وإيران، ثم إحتلال الكويت من قبل العراق بسبب مياه الخليج وشط العرب والنفط، حيث لحقت بالعراق خسائر قُدرت بمليارات الدولارات ولايزال يعاني من وطأتها، وآخرها الحصار الإقتصادي.

٢٠- القبض على حوالي (٧) آلاف مواطن كُردية خلال يومي ١٠ و ١١ آذار عام ١٩٩١ أيام إنتفاضة شعب كُردستان كرهائن خوفاً من إندلاع إنتفاضة كركوك، بعدها أطلقوا عندما تغيرت الأوضاع، ومنذ عام ١٩٩١ وحتى شهر آب من عام ٢٠٠٠ وحسب ما أوردته الوسائل الإعلامية تم ترحيل (١٥٨٣٩) عائلة قوام أفرادها (٩٣٨٨٨) شخصاً من كركوك الى المناطق المحررة من كُردستان وخصوصاً محافظة السليمانية^(٤٩).

(٤٧) وجدت ذلك بام عيني في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ عند إنهماكي بإعداد رسالتي في الماجستير على سجل الكتب الكُردية، ولم يبق ٩٥٪ من الكتب الكُردية في المكتبة المركزية العامة في كركوك، ونقلت الى شعبة الإدارة المحلية لإتلافها.

(٤٨) إلقاء القبض على (٧٠٠) مواطن كُردية نشر في كافة وسائل الإعلام الكُردية، وكذلك إذاعتي مونتني كارلو، وصوت أمريكا.

(٤٩) رفعت مذكرة في بداية العام ٢٠٠٠ الى كوفي عنان، أنظر جريدة كوردستاني نوي، عدد ٢٢١٥ في ٣/٨/٢٠٠٠: عبارة عن (١٦١) عائلة كُردية يبلغ عدد أفرادها (٩٣٠) شخصاً. أنظر نفس المصدر السابق عدد ٢٢٠٦ في ٢٤/٧/٢٠٠٠. وفي عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٠/٢/٨ بلغ عدد العوائل المرحلة ١٥٨٣٩ عائلة، والمرحلون من كركوك الى أربيل من عام ١٩٩٧ حتى ١٩٩٩/٥/٢١ عبارة عن (٥٢١) عائلة حسب مجلة كركوك العدد ١ ص ١٠٩-١٣١ لسنة ١٩٩٨ (١٣١) عائلة. العدد (٢) ص ١٣١-١٣٧ (٢٠٥) عائلة العدد ٣ ص ١٢٣-١٢٥ (٩٣) عائلة العدد (٤) ص ١٦٤-١٦٦ (٩٢) عائلة المجموع الكلي (٥٢١) عائلة.

٢١- بعد إنتفاضة شعب كُردستان في آذار وربع عام ١٩٩١، قررت الدولة العراقية رسمياً إلحاق القرى التابعة لمحافظة كركوك بمناطق ما يسمى بالحكم الذاتي، ونقلت سجلات نفوسهم وهويات الأحوال المدنية الى محافظات هذه المناطق بحجة تغيير نفوسهم في كركوك، وتم ترحيل المئات من هذه العوائل ولازال هذا العمل مستمراً حتى الآن. هذا بالإضافة الى قيام الدولة بترحيل العوائل بحجة كون أحد أفرادها أو عمله في المنطقة الخاضعة لإقليم كُردستان العراق، وسحب البطاقة التموينية عنها.

٢٢- عدم توزيع إستمارة البطاقة التموينية الشهرية على كافة العوائل التي ترى الدولة فيهم أنهم يسكنون في مدينة كركوك بشكل غير شرعي، حتى وإن كانوا في الأصل من سكنة كركوك، ويحرم أطفالهم من القبول في المدارس أيضاً.

٢٣- عدم الإعتراف بشهادة خريجي جامعات كُردستان وعدم قبولهم حتى بالنسبة الى جامعة صلاح الدين - أربيل، حيث كانت الدولة إعترفت بها رسمياً ودستورياً، هذا علاوة على قيام الدولة بقبول الطلبة العائدين من الجامعة المذكورة الى كركوك بمرحلة أو مرحلتين أدنى أو إعادتهم مجدداً الى المرحلة الأولى للدراسة في الجامعة، لكن هذه الخطوة أيضاً الغيت بعد عام ١٩٩٤.

٢٤- إعتقال أو سجن أحد أفراد العائلة لإجبارهم على الرحيل والحضور مع أئاثهم أمام مركز الشرطة للتأكد من رحيلهم حتى يتم إطلاق سراح العضو المسجون للعائلة. وأكبر حملة من هذا القبيل حدثت يوم ١٧/٥/١٩٩٧ وإستمرت لمدة ثلاثة أيام وشملت كافة أحياء وازقة المدينة، وكانت قوات الطوارئ تجوب البيوت برفقة اللوريات بحثاً عن العوائل الكُردية بغية ترحيلهم وإعتقالهم، وشملت الحملة كل شخص كُردى بغض النظر عن إختلاف درجته الوظيفية والإجتماعية^(٥٠). ثم توقفت الحملة فجأة نتيجة الضغوطات الدولية، بدأت بعدها بشكل متقطع وترحيل عدد من العوائل كل مرة.

٢٥- منع إلقاء الكلمات وخطب الجمعة باللغة الكُردية في جوامع كركوك، وقد نُفذ هذا القرار إعتباراً من تموز عام ٢٠٠٠.

٢٦- إسكان العرب من سكان مدينة البصرة الذين تركوها في عام ١٩٨٧ إثر القصف المدفعي في الحرب في العراق العراقية الإيرانية في كركوك^(٥٠).

٢٧- لم يكن مسؤول محطة تلفزيون كركوك من أصل كُردى أبداً، ولم يهتم بأي شكل من الأشكال بالمدينة.

٢٨- بعد كل هذه المحاولات ومختلف الأساليب لتغيير الملامح الكُردية لمدينة كركوك، قاموا بتهديد المواطنين وتوعدهم بالرحيل أو مصادرة أموالهم وممتلكاتهم فيما إذا لم يسجلوا أنفسهم عرباً وهم كُرد أصلاً أباً عن جد. وتعود بدايات هذه المحاولة الى عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٧ طلبوا من

(٥٠) دليل حقيقة هذا البحث بإسمي في قائمة أسماء محلة حي العسكري بكركوك/ تسلسل الرقم ٩ الأسماء من مجموع أسماء (٨٠) عائلة.

العشائر الكُردية (الكاكائية، والطالبانية، والداودة) الساكنة في مناطق داقوق وطوزخورماتو بترك قراهم وبيوتهم وممتلكاتهم أو أن يسجلوا أنفسهم عرباً في دوائر النفوس^(٥١). وقد إتصلت الدولة بنفسها بهم لهذا الغرض. وبعد حملات التعريب، وتحرير كركوك بشكل خاص والإقتتال الداخلي الكُردِي إشتدت وتفاقت هذه المحاولة من جانب السلطة^(٥٢)!

موقف المعارضة العراقية من كركوك

بعد توضيح مختلف جوانب المحاولات الرامية لتغيير وتعريب مدينة كركوك، وحسب ما يقتضيه البحث، نستعرض فيما يلي رأي ووجهة نظر المعارضة العراقية المتواجدة خارج العراق حول كُردية مدينة كركوك.

تتلخص آراء معظم فئات المعارضة العراقية في أن مدينة كركوك ليست مدينة كُردية للشعب الكُردِي فحسب، وأن من الخطر أن ينظر إليها الساسة والمتفقون الكُرد بإعتبارها مدينة كُردية فقط. لذلك يؤكدون صراحة على التعددية القومية وحق الجميع في المدينة.

بعض منهم يعتبر كركوك مدينة تركمانية، ويمكن الرد على هؤلاء بالوثائق والدلائل العلمية وبالحقائق التاريخية الملموسة التي تثبت في المصادر كُردية هذه المدينة الكُردستانية، وتم عرضها خلال هذا البحث، وهي عبارة عن مصدر (شمس الدين سامي، قاموس الأعلام ١٨٩٨) القائل بأن ثلاثة أرباع سكان مدينة كركوك من الكُرد، هذا إضافة الى بيان عدد سكان لواء كركوك في سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٤ وفق تقرير عصابة الأمم، وكذلك الإحصاء العام للواء كركوك حسب اللغة الأم في عام ١٩٥٧ الذي يثبت أن أغلبية السكان كانوا من الكُرد رغم التلاعب الذي تعرضت له هذه السجلات من قبل الدولة العراقية، لكن يشكل الكُرد الأغلبية. فلماذا يجري إنقاص نسبة الكُرد في المدينة وترحيلهم منها، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم، وأراضيهم، ومحو أسماء أصحابها الشرعيين من سجلات دوائر الطابو في المدينة والقرى بشكل رسمي من قبل الدولة. خير مثال لهذا إعلان المديرية العامة لزراعة (التأميم) المنشور في جريدة الثورة العراقية يوم ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠١ في جريدة الثورة العراقية، وفيه يطلب من أصحاب الأراضي في قرية (ياروئي) التي تبعد (٧) كيلومترات من كركوك الحضور وإطفاء أسمائهم من قطع الأراضي المرقمة (٢٢، ١/١٢٠، ١٣٤، ٢٥، ١٣٥، ٣٨) من المقاطعة (٥٨) ياروئي. والشيء نفسه بالنسبة للقرى التالية التي تعرض أهلها لعمليات الأنفال وهي: (قزلقاية، جيمن الكبير، دوزني) حيث نُشر إعلان بشأن مسح الفلاحين لأسماءهم عن حق التملك على أراضيهم في هذه القرى*.

(٥١) برنامج كاروان الخاص بكركوك لقاء مع الدكتور جبار غفور في Med TV.

(٥٢) نشرت هذه الأخبار من قبل أفراد هذه العشائر في عام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ بعدها زاروا بغداد لهذا الهدف وقيل لهم أمّا أن تسجلوا عرباً أو تتركوا قراكم وترحلوا عنها.

* حفر الآبار الإرتوازية في مناطق سالهبي، شوان، جباري، لبلان على تخصيصات القرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء والدواء) الصادر من الأمم المتحدة للعرب الرحل المجلوبين الى هذه المناطق، خلافاً للقرار المذكور ودون علم الأمم المتحدة.

أما ما يتعلق بالتركمان، فثمة مصادر تاريخية تؤكد أن هذه الأقلية التي تعيش حالياً في كردستان، وتسكن كركوك تنتمي الى الشعب المسمى بالشعب التركماني وهي من شعوب آسيا الوسطى. ومن ناحية اللغة تعتبر لغتهم من إحدى اللهجات التركية، والتركية لغة أورال - التيكية^(٥٣)، يعود أصلهم الى جبل ألتاين، وقد إستقدمهم في القرن التاسع الهجري = ٨٣٣ ميلادي الخليفة العباسي المعتصم بالله بهدف حمايته ضد مناوئيه، من خراسان وبلاد ما وراء البحر الى بغداد^(٥٤).

وخير ما ينبغي أن يقوم به الكُرد والتركمان والأقليات الأخرى في كردستان -كونهم عاشوا زمناً طويلاً معاً - هو التعايش الأخوي فيما بينهم والعمل من أجل خير الجميع وتقديم الوطن والتفكير من أجل مستقبل أكثر اشراقاً ورفعاً للجميع. مع هذا متى ما تهيأت ظروف جيدة للشعب الكُرد في كردستان فلن يتمتع الكُرد لوحدهم بثمرة هذه الظروف بل كافة الأقليات الأخرى أيضاً كالتركمان والكلدان والأرمن.

وأما عن كردية مدينة كركوك فإن عادت هذه المدينة الى أصحابها الشرعيين الكُرد فلاشك يكون ذلك من مصلحة الجميع وخيرهم، وإلا سيضرر الجميع ويخسرون المدينة وخيراتها، لذلك فمن الأفضل أن يتحدوا ويتكاتفوا، لاسيما في الوضع السياسي الراهن حيث يجري تطبيق النظام الديمقراطي وتسود لغة التفاهم والحوار بين الجميع، ومسيرة الشعوب تخطو نحو هذا النظام، وتتبع عن المنافسة والعداء غير الشريفين.

سبيل معالجة مشكلة كركوك

إن مسألة كركوك وكُرديتها حق تاريخي مشروع ذو سجل نضالي طويل، كانت فيه كركوك دوماً نقطة عدم الإلتقاء الرئيسية بين الكُرد والحكومة المركزية التي جعلت المشكلة الكُردية أكثر تعقيداً، وتعرضت الحركة التحريرية القومية الشعب الكُرد من أجل ذلك الى حروب طويلة نجمت عنها مأس وويلات، وعمليات إبادة جماعية وقصف كيميائي وتدمير للبنى التحتية القومية والإقتصادية، ومن الممكن إيجاد سبل لمعالجة مسألة كركوك.

١- تأكدت كردية كركوك تاريخياً ومنذ القدم للرأي العام العالمي والدولي، من قبل معظم المصادر القديمة التاريخية والجغرافية للمؤرخين الترك والعرب والأوروبيين، والتي أكدت بالدلائل والوثائق التاريخية كُردية كركوك، وهذا يمهد سبيل المطالبة بالحق الكُرد في هذه المدينة.

٢- عرض مشكلة كركوك بشكل مستمر كجزء رئيسي من القضية القومية أمام الرأي العام العالمي والسياسة الدولية، والإستفادة من الظروف المناسبة، لأن التأكيد المتواصل له فوائده في تطوير المسألة.

٣- إن ترحيل المواطن وطرده من موطن أبائه وأجداده هو في حد ذاته عمل يتنافى وبنود الإعلان

(٥٣) د. عبدالواحد وافي، علم اللغة، القاهرة ص ٢٠٨.

(٥٤) جريدة الحياة، عدد ١٣٣٤٨ يوم ١٩٩٩/٩/٢٤.

العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي. إثارة هذه المسألة معززةً بالوثائق تفيد بلاشك في إحالتها الى محكمة العدل الدولية ومتابعتها^(٥٥).

٤- إن ترحيل كُرد كركوك عمل يناقض القرار الدولي ٦٨٨ الصادر من الأمم المتحدة في ١٩٩١/٤/٥ نتيجة حرب الخليج الثانية، والنزوح المليونى للشعب الكُردى. ونتيجة القمع الذي تعرض له الشعب الكُردى وجماهير الشعب العراقي في جنوب العراق، وإن نقض هذا القرار يخلّ بأمن المنطقة ويثير المشاكل، ويعتبر كذلك خرقاً لحقوق الإنسان.

٥- القيام بمسيرات كبرى وشاملة في كُردستان في الظروف المناسبة، وعند خروج جماهير غفيرة أو الإستفادة من اخطاء الدولة العراقية يكون له زخمه وفعاليتها لدى الرأي العام العالمي، لاسيما وأن الشعب الكُردى يملك حالياً قنوات فضائية يستطيع من خلالها عرض مشاكله.

٦- إستذكاز مشكلة كركوك، والنظر اليها كمشكلة إنسان وأرض، وليس كجانب إنساني فقط. وذلك بتنظيم مذكرات خاصة الى البرلمان الأوربي، والكونغرس الأمريكى، وهيئة الأمم المتحدة.

٧- تنظيم وتأسيس المحافل والمراكز الخاصة بحل مشكلة كُرد كركوك، وإنقاذ المدينة من المآسى، وإعادة العرب الساكنين في المدينة من قبل الدولة الى أملاكهم الأصلية، وإعادة المرحلين الكُرد سكان المدينة الأصليين الى مواطن أبائهم وأجدادهم في كركوك والمناطق التي تنسحب منها القوات العسكرية ومختلف المؤسسات والأجهزة القمعية، ووضع المدينة تحت الرقابة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة، كل ذلك يتم بالإعتراف رسمياً بكُردية المدينة في المحافل والأوساط الدولية.

٨- حث مجلس الأمن الدولي على إيقاف عمليات مصادرة ثروات وأملاك وأراضي أهالي المحافظة وعدم إفساح المجال لإستثمار الأراضي الزراعية في المحافظة من قبل الأوصحاب غير الشرعيين والمتسلطين. وهو ما سيؤدى الى إيقاف عملية التعريب، ووضع حد لجلب العوائل العربية الى محافظة كركوك. وعلى هذه المحافل والمراكز مواصلة النشاطات السياسية والقانونية حسب الظروف المناسبة، والعمل على دفع النشاطات والجهود النضالية الى الأمام من أجل مسألة كركوك، وتغيير نشاطاتها حسب الظروف.

٩- عدم فسح المجال لإنتشار المرحلين هنا وهناك في إقليم كُردستان، والقيام بجمعهم كافة على الأقل في مكان أو مكانين في أربيل والسليمانية لأن ذلك تكون له فوائده للرأي العام العالمي والدولي، إضافة الى الإستفادة من المحافظة على كُردية مدينة كركوك، وعدم نسيانها من قبل الجيل الجديد والقادم، لاسيما إذا إستمرت أوضاع المدينة على هذا الشكل.

١٠- ينبغى على مختلف مؤسسات حكومة إقليم كُردستان والأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان في كُردستان الإهتمام المتواصل بمسألة مدينة كركوك، مما يعنى الإصرار على المطالبة وعدم التخلّي عن المدينة، وهذا ما يدفع بالمسألة أكثر الى الأمام، وإلا فإن إهمال هذا الجانب كمشكلة مدينة الموصل يؤدى الى نسيانها، فالعمل من أجل كركوك يقتضى أن نكون قد أخذنا

(٥٥) برنامج كاروان، ٢٥/٦/٢٠٠٠، Med TV، نفس المصدر.

العبرة من مشكلة الموصل.

١١- جعل وجود الظاهرة الثقافية، ومختلف اللهجات الكُردية المحلية في المحافظة، والمتقنين والكتاب وكبار الشعراء فيها منذ القدم دلائل ووثائق دامغة على كُردية مدينة كركوك. حتى أن كركوك ليست فيها مقبرة عربية واحدة لذلك حتى مقابرها تتعرض لعملية التعريب. فهذه مقبرة [حواش] العائدة لعشيرة الكاكائية في قره (علي سراي) تنقل اليها القبور القديمة لعرب (العظيم) لأن الحكومة تدفع لهؤلاء مقابل نقل كل قبر مبلغ ١٠٠ الف دينار عراقي (طبع) لذوي الميت المنقول، بزعم أن تلك المنطقة كان عربية في الأصل. أنظر جريدة (الصحفي = روژنامه‌نوس) عدد ٣٤ في (١٥) أيلول/ ٢٠٠٠ هيئة الصحفيين الحرة.

١٢- دعوة مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان الدولية الإطلاع على الأوضاع المعيشية لكُرد محافظة كركوك في المجمعات وأماكن تواجدهم بعد طردهم من المدينة، من النواحي الإقتصادية والصحية وحتى إنقطاع الأواصر الإجتماعية بين هذه العوائل وإنتشارهم في المناطق البعيدة والمختلفة، وهذا ما يناقض المبادئ العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المستوى الدولي، وأن يجعل من هذه المعاناة شواهد حية على إنقطاع شمل الكثير من العوائل المرحلة من كركوك، بهدف حل مشكلة أهلها، وإنهاء عملية التعريب، وتغيير الواقع القومي للمحافظة.

النتيجة

- ١- مشكلة كركوك، مشكلة قومية صرفة، فقد بُدِيَء بتغيير السمة القومية الكُردية لمدينة كركوك منذ تأسيس الدولة العراقية في حزيران عام ١٩٢١.
- ٢- قبل أن تبدأ الدولة العراقية بتهجير الكُرد من مدينة كركوك، قامت بإسكان العشائر العربية في منطقة الحويجة عام ١٩٣٧.
- ٣- محاولة تعريب محافظة كركوك نُفذت في البداية بشكل هاديء، لكن في حزيران من العام ١٩٦٣ ونيسان عام ١٩٧٤، وربيع عام ١٩٨٧، وعام ١٩٨٨ بدأت بشكل عنيف.
- ٥- أُنشأت الدولة العشرات من الأحياء والقرى والمجمعات السكنية لعرب الجنوب والوسط في كركوك وحواليها، وقامت بتغيير الأسماء والتراث والثقافة الكُردية رسمياً فيها.
- ٦- إتباع مختلف الأشكال لعملية تعريب كركوك وتطبيقها.
- ٧- إعتبار مناطق شوان، قره حسن، قرى ناحية پردي (ألتون كوپري)، قادر كرم، جباري، وقرى منطقة دوبيز (دبس) في محافظة كركوك مناطق عسكرية، وتمّ تحريم الوجود الكُرد في هذه المناطق وأي فرد كُرد يلقى القبض عليه في هذه المناطق مصيره الموت أو الأتفال.
- ٨- يتم تطبيق القوانين الخاصة في محافظة كركوك دوماً بسبب الوجود الكُرد فيهما على العكس من المحافظات العراقية الأخرى.
- ٩- تنوي الحكومة العراقية قطع الشعب الكُرد عن أرضه شيئاً فشيئاً وفق مختلف القرارات،

وإبعاده عنها.

١٠- إتبعته الحكومة العراقية دوماً سياسة إثارة الفتن بين الكرّد والتركمان في كركوك، ولم يستفد أحد من هذه السياسة غيرها هي.

١١- عدد القرى والقصبات التي هدمتها الدولة في محافظة كركوك بلغ (٧٧٩) قرية وقصبة تم هدمها في عام ١٩٨٧، وهدمت مناطقها مجدداً عام ١٩٨٨ أثناء عمليات الأنفال السيئة الصيت، عدا قرى قضاء داقوق حيث تم تعريبها وتسجيل السكان عرباً قسراً وإعتبار المنطقة منطقة عسكرية.

١٢- لم يجر عمل شيء حتى الآن، فمسألة كركوك تتعقد بشكل أكثر وأكثر، لذا على الأوساط الكرّدية العمل لها كتلة واحدة وصوتاً واحداً وفق برنامج منظم، وإتباع مختلف السبل لعرض وإثارة المسألة.

١٤- لاتتعامل الدولة في كركوك مع الكرّدي كمواطن أو إنسان اعتيادي، فالباقين في المحافظة ينتظرهم مصير مجهول.

جدول رقم (١)

عدد سكان لواء كركوك حسب القوميات في عام ١٩٢٢ - ١٩٢٤ وفق تقرير عصبة الأمم

النسبة	القوميات
٤٢,٥	الكرّدية
٣١,٩	العربية
٢٣,٤	التركمان
٢,٢	أخرى
١٠٠	المجموع

الجدول يبين حقيقة أن الكرّد يشكلون في لواء كركوك نسبة ٤٣٪ من مجموع السكان، والعرب أقل من ٣٢٪ والتركمان فقط ٢٣٪، هذا وتلاعبت الدول بهذا الجدول.

جدول رقم (٢)

جدول خاص حسب نسب السكان وفق اللغة الأم في لواء كركوك حسب الإحصاء العام لسنة ١٩٥٧

لغة الأم	مدينة كركوك	لواء كركوك	المجموع الكلي للواء كركوك
العرب	٢٧١٢٧	٨٢٤٩٣	١٠٩٦٢٠
الكرّد	٤٠٠٤٧	١٤٧٥٤٦	١٨٧٥٩٣
الترك	٤٥٣٠٦	٣٨٠٦٥	٨٣٣٧١
الكلدان والسريان	١٥٠٩	٩٦	١٦٠٠٥

جدول رقم (٣)

الأحصاء العام لسنة ١٩٧٧	الأحصاء العام لسنة ١٩٥٧	القومية
%٣٧,٥٢	%٤٨,٣	الكرْد
%٤٤,٤١	%٣٨,٢	العرب
%١٦,٣١	%٣١,٤	الترکمان